بيان السودان

أمام

الاجتماع التحضيري
لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة:

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الوزير المفوض
د. الصادق على سيد احمد
Minster plenipotentiary

Dr. Elsadig Ali Sayed Ahmed

نيويورك : الخميس 16 فبراير 2017م

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الأفاضل ،،

ينضم السودان إلى البيان الذى أدلى به وفد الاكوادور نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

يُولى وفدى أهميةً كبرى لعمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة:حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

ويُؤكد السودان على أهمية أن تلعب اللجنة دوراً مفتاحياً فى اعداد الموضوعات التفصيلية للمؤتمر العام وذلك بإنفاذ مشاورات مكثفة مع الحكومات لوضع ملامح إعلان "نداء العمل" بغية النظر في كيفية وضع خارطة طريق لاقامة الشراكات التي تمكن من تنفيذ الهدف (14)..

السيد الرئيس ،،

البيئة البحرية، بما فيها المحيطات والبحار والمناطق الساحلية المتاخمة، تشكل كلاً متكاملاً، وهي مكون أساسي لنظام دعم الحياة العالمي وثروة توفر فرصاً هامة لتحقيق التنمية المستدامة. وإذ يساور وفدنا شديد القلق إزاء الأخطار التي تهدد صحة محيطاتنا ومناطقنا الساحلية وأراضينا الرطبة وجزرنا، على النحو الوارد في جملة وثائق منها التقييم البحري العالمي المتكامل الأول (التقييم العالمي الأول للمحيطات) التابع للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، التي اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 235/70، والتقرير عن الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، والفصل الثلاثون من تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وإزاء احتمال تفاقم هذه الأخطار في المستقبل المنظور،مما يستدعى العمل على حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام من خلال تنفيذ القانون الدولي وفق ما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي توفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام، وفق ما تشير إليه الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، لكل ذلك يود وفد بلادي ان يؤكد على أهمية المؤتمر ؛ وعلى الموضوعات المطروحة فيه. ونؤكد التزامنا بالانخراط والمشاركة الايجابية ..

القضاء على **الفقر بجميع صوره وأبعاده**، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، فالالتزام السياسي والعملي بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف، وفق ما أكدته **خطة عمل أديس أبابا** الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030،وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، يستلزم التصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن .

السيدات و السادة الأفاضل ،،،

ان التعاون والتنسيق بين الدول والامم المتحدة باجهزتها المختصة، غاية في الاهمية لمواجهة التحديات التي تواجه رسالتنا في ان تكون البحار والمحيطات هي مستقبلنا الزاخر لضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومن ذلك:

- ⇐ الإفراط في صيد الاسماك بما يعرف بالصيد الجائر أو غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيمٍ: مشكلة متافقمة ولا بد من فرض ضوابط ملزمة لها.
- ⇐ تلوث البحار والمحيطات: فلابد من توفر معرفة أفضل للدول بمصادر الحطام البحري، وبخاصة اللدائن، وأحجامه ومساراته وتوزيعه واتجاهاته وطبيعته وآثاره، ودراسة التدابير الممكن اتخاذها وأفضل التقنيات المتاحة والممارسات البيئية بهدف الحيلولة دون تراكمه والتقليل إلى أدنى حد من مستوياته في البيئة البحرية
- ⇐ الاضطرابات المناخية تفرز مزيدا من الأضرار والضحايا ، وفي نفس الوقت تستمر النظم الإيكولوجية في التدهور والتلوث في الانتشار مما يضع العالم بأسره في صعوبات مستقبلية وبالتالي فاننا نعول على الدور الذي يمكن ان تلعبه اتفاق باريس بشأن تغير المناخ باعتباره خطوة حاسمة صوب التخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ من احترار المحيطات وتحمضها وارتفاع مستوى سطح البحر، وخفض العواقب السلبية على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ..

السيد الرئيس ،،

ادراكاً للحاجة المتزايدة للبيانات الموثوقة وذات الجودة العالية لنوعية المياه وتقييماتها ومؤشراتها على نطاق العالم دعماً لصنع القرار بشأن البيئة والتنمية المستدامة ، لابد من تقوية القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حدود ولايته، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات العلمية للبلدان النامية..

يري وفدى انه من الضرورة دعوة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية المانحة إلى بذل جهود منسقة لدعم البلدان النامية في تنفيذ المبادرات البحرية والساحلية، ومنها بناء القدرات : خاصة في مجالات اقتصاديات البحار والمحيطات كمصائد الاسماك المستدامة والسياحة وصناعة السفن القواراب وكذلك في مجال الحفاظ على البيئة البحرية.. أيضا تقديم الدعم العلمي: ونقل التكنولوجيا المطلوبة للاستفادة القصوى من البحار والمحيطات والحفاظ على البيئة البحرية تحقيقا للهدف 14..

ومن المهم كذلك مساعدة البلدان والمناطق على تطبيق نهج النظم الإيكولوجية في إدارة البيئة البحرية والساحلية، بما في ذلك عن طريق تيسير التعاون بين القطاعات في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري؛وأن يقدم، بناءً على طلب الدول الأعضاء، المشورة التقنية بشأن تعيين المناطق البحرية المحمية وإنشائها وإدارتها الفعالة وبشأن تطبيق تدابير الإدارة المكانية الأخرى بالتعاون مع المنتديات والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة،

وشكـــرا ،،